



الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير

قرار رقم: ١/٥١٦
تاريخ: ١٢ نيسان ٢٠١٨

تحديد آلية تطبيق المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ من القانون رقم ٦٦
تاريخ ٢٠١٧/١١/٣

إن وزير المالية،
بناء على المرسوم رقم ٣ تاريخ ٢٠١٦/١٢/١٨ (تشكيل الحكومة)،
بناء على القانون رقم ٢٠١٧/٦٦ تاريخ ٢٠١٧/١١/٧ (قانون موازنة العام ٢٠١٧)، لا سيما المواد ٥٣
و ٥٤ و ٥٥ منه.
بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٦ تاريخ ١٩٥٩/٧/١٢ وتعديلاته (قانون رسم الإنتقال)، لا سيما
المواد ١ و ٩ و ٣٦ منه،
بناء على اقتراح مدير المالية العام،
وبعد استشارة مجلس شورى الدولة (الرأي رقم ٢٠١٧/١٣٨-٢٠١٨ تاريخ ٢٠١٧/١٢/١٩ ،

يقرر ما يأتي :

المادة الأولى: تعفى الشركات التي تعود لواقعات حصلت قبل تاريخ ١٣/١٠/١٩٩٤ من رسم الإنتقال إذا كان هذا الرسم غير مسدد أو مقسّط، وتتولى الوحدة المالية المختصة إعداد لوائح إسمية بملفات الشركات التي لم يصدر تكليفها وارسالها إلى المستودع، وارسال لوائح بالشركات المكلفة وغير المسددة مبالغها إلى دوائر التحصيل المختصة، طالبة منها إسقاط هذه التكاليف عملاً بأحكام المادة الأولى من قانون رسم الإنتقال المعدلة بموجب المادة ٥٣ من قانون موازنة العام ٢٠١٧.

المادة الثانية: تقوم الدوائر العقارية باستكمال تنفيذ عمليات الانتقال لعقارات هي من ضمن الشركات التي تعود لواقعات حصلت قبل تاريخ ١٣/١٠/١٩٩٤، استناداً الى احكام حصر الارث وتنفيذ الوصايا الصادرة عن المراجع القضائية ذات الصلاحية.

ل

